الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

التخصص: لسانيات تطبيقية

الاجتهادات اللغوية لجلال الدين السيوطي
كتاب الأشباه والنظائر – أنموذجا–

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصوص على شهادة الماستر

إعداد الطالبين:

– بعبوش سفيان

– رمضاني فهيم

تحت إشراف الأستاذ:

أ/ طهرواي بوعلام

لجنة المناقشة:

1– أ/ ..... جامعة البويرة رئيسا

2– أ/ ..... جامعة البويرة مشرفا ومقررا

3– أ/..... جامعة البويرة عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا ""بوعلام طهراوي"" لإشرافه على مذكرتنا، وتحمل عناء المتابعة والتوجيه حتى بلغت هذا المستوى من القبول والكمال وأصبحت على هذه الصورة، فقد كان له الفضل الكبير على هذه الدراسة من خلال إرشاده ونصحه وذوقه المميز، وهدانا إلى جادة الطريق بإذن الله، كما نتقدم بالشكر إلي أساتذة قسم اللغة والأدب العربي الأفاضل.

ولا يفوتنا نسجل كلمة شكر عميقة لكل من له يد في إكمال هذه الدراسة سواء ماديا أو معنويا، وقبل ذلك نشكر الله عزوجل الذي أنعم علينا بنعمة العقل فيه نهتدي إلي صراطه المستقيم.

سفيان، فهيم

إهداء

نهدي هذا العمل إلى الوالدين رمز الشموخ والقدوة والتضحية.

وإلى الإخوة الأعزاء وكل أفراد العائلة صغيرهم وكبيرهم.

إلى الأصدقاء أعز وأقرب الناس إلينا (مالك، الوناس، رضوان، رابح)

إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا علينا خلال المشوار الدراسي، الذين نكن لهم كل المودة والاحترام والتقدير.

إلى أستاذنا المشرف "طهراوي بوعلام" الذي نفعنا بنصحه وثراء معرفته.

إليهم جميعا نهدي هذا العمل، وندعو الله تعالي أن يجعله ثمرة طيبة يستفيد منه كل طالب للعلم والمعرفة.

سفيـــــان، فهيـــــم

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على من بعثه رحمة للعالمين أما بعد:

لقد ساهم علماء الدين و الفقه و التفسير في تطور الدرس اللغوي منذ أمد بعيد، حيث تعد مؤلفاتهم بالمئات، ولا تجد فقيها أو مفسرا إلا وقد أدلى بدلوه في الدراسات اللغوية.

ومن أهم الاجتهادات التي ساهمت بشكل مباشر في تطور الدرس اللغوي ،اجتهادات السيوطي . وهو الذي قام باجتهادات لغوية مهمة قدم من خلالها تحليلات و تفسيرات لمواضيع لغوية كثيرة .

ولقيمة هذا الموضوع وأهميته لم يسع لنا دراسة كل المواضيع التي تناولها السيوطي فاخترنا منها الأشباه و النظائر، لمعرفة طريقة تحليله ومنهجه من خلال موضوع الأشباه و النظائر.

والدافع لدراسة هذا الموضوع هو اهتمامنا بمجهودات علماء الدين خاصة اللغوية التي تعد من مجالات بحثنا وكذلك ثقتنا في أعمالهم.

ولدراسة هذا الموضوع انطلقنا من الاشكالية التالية : ما هي حدود الأشباه و النظائر؟

كيف تناول السيوطي مواضيع لغوية في كتاب الأشباه والنظائر؟ وما هي الطريقة التي تعامل بها في تحليل هذه المواضيع؟

للإجابة على هذه الإشكالية انتهجنا خطة تمثلت في تقسيم بحثنا إلى فصلين و خاتمة.

أما الفصل الأول جاء بعنوان تاريخ التأليف في الأشباه و النظائر: ويشمل مبحثين.

المبحث الأول: مفهوم الأشباه و النظائر لغة واصطلاحا، وسبب التسمية.

المبحث الثاني: المصنفات الأولى في الأشباه والنظائر، حيث تحدثنا فيه عن اللبنات الأولى في الأشباه و النظائر.

وذكرنا أيضا في نفس المبحث خصائص وأهداف التأليف في الأشباه والنظائر.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان الأشباه و النظائر في النحو للسيوطي، حيث قمنا بتعريف عن مؤلف الكتاب، وحياته وأثره في علوم اللغة ، و منهجه في مباحثه النحوية، و مميزات كتابه.

أما المبحث الثاني: دراسة تحليلية لنماذج من الكتاب، حيث قمنا بدراسة تحليلية لبعض النماذج من الكتاب.

واتبعنا في دراستنا منهجا وصفيا وذلك من خلال عرضنا لمؤلفات الأشباه و النظائر ووصف كتب السابقين وما تحمل من محتوى ، ومنهجا تحليليا تمثل في تحليل نماذج من كتاب السيوطي . وفي نهاية البحث ختمنا بأهم ما توصلنا إليه.

و استعنا في بحثنا على مجموعة من المصادر أهمها:

- الأشباه و النظائر في النحو للسيوطي.
- موسوعة القواعد الفقهية لمحمد صدقي.
- الأشباه والنظائر لتاج الدين ابن السبكي.

وقد واجهتنا بعض الصعوبات في بحثنا من بينها:

- صعوبة الحصول على مراجع في ما يخص موضوع بحثنا.
- ضيق الوقت المخصص لبحث بالنظر إلى طبيعة الدراسة.

وفي الأخير نشكر الله عز وجل الذي من علينا بتوفيقه وعونه.

الفصل الأول

تاريخ التأليف في الأشباه والنظائر

المبحث الأول: المصنفات الأولى في الأشباه والنظائر

المبحث الثاني: خصائص وأهداف التأليف في الأشباه والنظائر

تمهيد:

يعد موضوع الأشباه والنظائر من بين أكثر المواضيع التي نالت اهتمام علماء اللغة والأصول (أصول الفقه)، ولقد كان لعلماء الأصول السبق إلى التأليف في هذا النوع، حيث تشمل تصانيفهم على المسائل والفروع الفقهية المتشابهة، من حيث اندراجها تحت أصل واحد يجمع بينها في الحكم.

ويعد السيوطي من بين العلماء الذين تبنوا هذا النوع من المواضيع في مؤلفاتهم وقد عرف السيوطي الأشباه والنظائر ووضع فيها، قال: "اعلم أن فن الأشباه والنظائر فن عظيم به يطلع على حقائق الفقه ومداركه ومآخذه وأسراره، ويتمر في فهمه واستحضاره، ويقتدر على الإلحاق والتخريج ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة والحوادث والوقائع التي لا تنقضي على مر الزمان".

وبدأ الاهتمام بفن الأشباه والنظائر منذ عصر الصحابة بقصد القياس عليها ومعرفة ما اختلف منها وما اتفق فيما يستجد من النوازل والمسائل، وفي هذا يقول ابن خلدون "ثم نوظرنا في طرق استدلال الصحابة والسلف بالكتاب والسنة فإذا هم يقيسون الأشباه بالأشباه...والأمثال بالأمثال".

ولما تطور هذا العلم ونقحت فنونه وأفرد بالتأليف واستقل كل منها بدأ العلماء بتصنيف مؤلفات كثيرة في هذا الفن من بينهم تاج الدين السبكي الذي ألف كتابا بعنوان "الأشباه والنظائر" والسيوطي الذي ألف في الفقه واللغة وسماه "كتاب الأشباه والنظائر" في النحو وكثير من علماء اللغة الذين صنفوا في هذا الفن تصانيف كثيرة.

المبحث الأول: المصنفات الأولى في الأشباه والنظائر

إذا نظرنا في تاريخ المؤلفات باحثين عما ألف باسم الأشباه والنظائر لا نجده يخرج عن هذا الاسم في مجال الفقه والقواعد الفقهية إلي غيره من المجالات والفنون، إلا أنه هناك من ألف في هذا الموضوع في اللغة العربية وسلك به سبيل الفقه والفقهاء، وهو جلال الدين السيوطي حيث قال:" واعلم أن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيا الفقه، فيما صنف المتأخرون فيه، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر[1].

وقال أيضا:" وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين في الفقه، فإنه جامع لأكثر الأقسام وصدره يشبه كتاب الزركشي من حيث إن قواعده مرتبة على حروف المعجم[2].

وبما أن التصنيف في العربية باسم الأشباه والنظائر لم يسبق أحدا جلال الدين السيوطي في ذلك، حيث سنذكر المصنفات الأولى في القواعد الفقهية والأشباه والنظائر ما كان عليه صنعه الفقهاء ومؤلفاتهم، لأنهم حازوا الأسبقية في التأليف على هذا الموضوع حيث تطرقنا إلى ذلك في ثلة في الكتب تحت اسم الأشباه والنظائر، ورتبتاها حسب وفياتهم ترتيبا زمنيا محضا مع ذكر تراجمهم وما تيسر من محتويات كتبهم.

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مطبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة1، 1985، الجزء 1، ص 6.

[2] المرجع نفسه، ص 09.

وقبل هذا كله، حري بنا أن نعرج عن تعريف الأشباه والنظائر في اللغة والاصطلاح، وكذلك الحديث عن سبب تسميتها بهذا الاسم.

1- تعريف الأشباه والنظائر لغة واصطلاحا:

أ) لغة: كلمة شبه أو شبه، تجمع على الأشباه، وهي المثل في اللغة[1].

ولقد تعارف أهل اللغة على استعمال هذه الكلمة في صفات ذاتية أو معنوية، فالذاتية نحو، هذا الدرهم كهذا الدرهم...والمعنوية، زيد كالأسد.

والنظير المثل المساوي، وهذا نظير هذا أي، مساويه[2].

ب) اصطلحا:

تعرف بأنها العلم الجامع لكل ما استقرى من الفقه من المسائل المتشابهة والمتناظرة وهذا لا ينفي المسائل اللغوية.

- قال الحموي في شرح الأشباه:" المراد بها، أي الأشباه والنظائر هي المسائل التي يشبه بعضها بعضنا مع اختلافها في الحكم لأمور خفية أدركها الفقهاء، بدقة أنظارهم وقد صنعوا لبيانها كتبا، كفروق المحبوبي والكرابيسي[3]".

[1] الزبيدي، تاج العروس، درا الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 2011، فصل الشين، ص 393.

[2] المرجع السابق، ص 394.

[3] الحمودي، غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لينان، ط1، السنة 1985م، ص 1-18.

– وقال أحمد العنقري في تعريفه للأشباه والنظائر:" الأشباه، المسائل التي تشبه بعضها بعضا في المعنى الجامع بينهما وتشترك في الحكم...والنظائر، المسائل التي تشبه بعضها بعضا في الظاهر وتختلف في الحكم.

– يرد مصطلح الأشباه والنظائر في أصول الفقه ويراد به، العلم الذي يرتكز على الفروع الفقهية التي يشبه بعضها بعضا، فالأشباه: الفروع التي تشبه بعضها بعضا في أكثر الوجوه، والنظائر: الفروع التي تشتبه في بعض الوجوه وإن كان واحد.

يعد علم الأشباه والنظائر ركيزة من ركائز علوم القرآن التي تندرج تحت الدراسة اللغوية لألفاظه، ويسمى أيضا: الوجوه والنظائر ووجوه القرآن، ونظائر القرآن، وبمعرفته يستطيعون أن يفرقوا بين معاني الألفاظ المتواطئة والمشتركة[1].

2– سبب التسمية بالأشباه والنظائر:

إن أصل تسمية الأشباه والنظائر يمكن تلمسه من خلال كتاب عمر (رضي الله عنه) إلي أبي موسى الأشعري، حيث ورد في ثنايا قول عمر:" الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما ليس في الكتاب والسنة، واعرف الأشباه والنظائر ثم قس الأمور عندك فاعمد إلي أحيها الله وأشبهها بالحق فيما ترى..."

[1] بدر الدين الزّركشى، البرهان في علوم القرآن، دار الحديث، القاهرة، مصر، سنة 2006، الجزء1، ص 102.

وأول من استعمل هذا اللفظ واعتبره فنا من الفنون، هم أهل اللغة والمفسرون من خلال تأليفهم في الألفاظ المتشابهة والمتناظرة في ما بينها عند أهل اللغة وبين الآيات عند أهل التفسير.

– قال العلاقة النابلسي:" ولما اشتمل هذا الكتاب عليها وهي مفرقة في الفنون بالمعنى المقصود منها، سمي هذا الكتاب باسمها، فقيل الأشباه والنظائر إما مجاز من تسمية الكل باسم الجزء، أو من تسمية اللفظ باسم المعنى"[1].

وقال الحموي:" إن التسمية بهذا الاسم مجاز علاقته الكلية والجزئية وذلك لأن فن الأشباه والنظائر بعض من ذلك الكتاب فأطلق على كله"[2].

3– تصنيف كتب الأشباه والنظائر زمنيا:

3–1– الأشباه والنظائر لابن الوكيل الشافعي (716هـ).

هو محمد بن عمر ابن مكي، الملقب بصدر الدين المكنى بأبي عبد الله بن المرجل وكان يعرف في الشام بابن الوكيل المصري، وبهذا اشتهر بين العلماء في أخر حياته، ولد بدمياط سنة خمسة وستين وستمائة (665هـ)، ونشأ بدمشق وتفقه على والده.

وأخذ الأصول عن العلامة صفي الدين الهندي، وكان من أعاجيب الزمان في الذكاء والحفظ والذاكرة[1].

[1] النابلسي، كشف الخطائر عن الأشباه والنظائر، مكتبة الأوقاف، سوريا دون سنة، ص 13.

[2] الحمودي، غمز عيون البصائر، ص 18.

يعتبر كتاب الأشباه والنظائر لابن الوكيل أول كتاب حرر في هذا الفن، وجاء دليلا وموطئا للكتب التي جاءت بعده، حيث قال ابن تغري في النجوم الزاهرة:" وصنف للأشباه والنظائر قبل أن يسبقه إليها أحد.

وذكر تاج الدين السبكي في مقدمة كتابه الأشباه والنظائر:" أن العلامة محمد بن عمر (ابن الوكيل) ألّف كتابًا في الفروع طاول فيه الفراقد، وحاول المعالي فسهر في طلبها وخلف ألف راقد وتناول النجم فناداه لسان الإنصاف[2]".

وقد ذكر المحققون أن هذا الكتاب لم يتمكن المؤلف من تحريره، وإنما تركه نبذة متناثرة، ولعل السبب في ذلك أنه ألفه في حالة السفر، كما ذكر صاحب فوات الوفيات أن من تصانيفه ما جمعه في سفينة وسماه الأشباه والنظائر ثم توفي بعدها.

- مضمون كتاب ابن الوكيل الشافعي:

أنه كتاب في المذهب الشافعي، فالتزم أحكامه، يذكر الخلاف ذكرا للأقوال والأوجه في المذهب نفسه، ولا يذكر أصحاب المذاهب الأخرى إلا قليلا.

- أنه ابتدأ الكتاب بمبحث أصولي تحت عنوان "قاعدة" وهي إذا دار فعل النبي صلى الله عليه وسلم بين أن يكون جبليا وبين أن يكون شرعيا، فهل يحمل على الجبلي لن الأصل عدم علم التشريع، أو على الشرعي لأنه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات ؟.

---

[1] تاج الدين ابن السبكي، الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، بيروت دار الكتب العلمية، 1422، ط2، ج1، ص8.

[2] محمد بن شكر الكبتي، فوات الوفيات، دار صادر، بيروت، لبنان، د.ط، سنة 1973، ص 13-40.

وكذلك "الأصل في إطلاق الحقيقة وقد يصرف إلي المجاز بالنية[1]"، وأوردها تحت عنوان "خانة لبعض المسائل الفقهية.

– أن الكتاب يشتمل على قواعد أصولية وقواعد فقهية، وهذا الوضع لا يعارض اسم الكتاب، فإن المسائل التي تنتظم تحت كل النوعين أشباه ونظائر.

– أما القاعدة الثالثة تشمل "الميسور لا يسقط بالمعسور".

– تميزت هاته القواعد بشرح طويل وتعليل بفوائد مختلفة، واستدلال بأقوال العلماء.

– ذكر المؤلف بعد القواعد الثلاثة فصولا تخص البيوع والمعاملات والصلاة والوضوء، والعقود...وبين اختلف المذاهب فيها.

– يذكر المؤلف في كتابه مسائل ذات الوجهين، ويورد عليها أمثلة ذات وجهين.

– يظهر في بعض للأحيان الفروق بين الأحكام وبين أمثلته مثلا: مسألة الوضوء يعتبر كتاب ابن الوكيل كتبا لمن أحاط بالفقه الشافعي واعتنى به كبار العلماء أمثال الزركلي وابن الملقن.

[1] ابن الوكيل، الأشباه والنظائر، تحقيق: أحمد بن محمد العنقري، عادل بن عبد الله مكتبة الرشد، الرياض، ط1، سنة 1413هـ-1992من مقدمة التحقيق، ص 11.

3-2- الأشباه والنظائر لتاج الدين ابن السّبكي (771هـ):

هو عبد الوهاب بن علي...الملقب بتاج الدين ابن السّبكي، ولد سنة (727هـ) سافر إلي دمشق مع والده فأخذ الحديث هناك عن الغمام الحافظ المزي، ثم لازم الحافظ الذهبي، يعتبر من أجل رجال الأسرة السّبكية الذين ذاع صيتهم في دولتي المماليك[1].

- يتألف عنوان الكتاب من لفظين هما الأشباه والنظائر، قال أحمد العنقري:"الأشباه المسائل التي تشبه بعضها بعضا في المعنى الجامع بينهما وتشترك في الحكم...والنظائر المسائل التي تشبه بعضها بعضا في الظاهرة وتختلف في الحكم[2].

- وبين صاحب الكتاب كيف أصل لهذا الكتاب حيث قال:" عمدت إلي هذا الكتاب فاجتلبت زبده، وقذفت في بحر فوائده زبده من الأشباه والنظائر[3]".

- مضمون الكتاب:

جاء كتاب ابن السّبكي في مقدمة ثم ثمانية أقسام رئيسية حيث ذكر في مقدمته أهمية الفقه وأنواعه وأهمية القواعد الفقهية بين العلوم الإسلامية الأخرى، من حيث معرفة الناس للحلال والحرام، وضبط أمور حياتهم، ودور الفقهاء في ذلك، ويقول في هذا الصدد:" ولولاهم لا تخذ الناس رؤوسا جهالا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا وخيطوا خبط عشواء".

---

[1] ابن العماد، شذرات الذهب، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط1، سنة 1986، الجزء 6، ص 221.

[2] ابن الوكيل، الأشباه والنظائر، تح: أحمد بن محمد العنقري، عادل بن عبد الله، الرياض، مكتبة الرشد 1413هـ، ط1، مقدمة التحقيق، ص 16.

[3] تاج الدين ابن الشبكي، للأشباه، والنظائر، تح، عادل أحمد عبد الموجود، ط2،ج1، ص 07.

وذكر أهمية البحث في الأشباه والنظائر مع ذكر من سبقه إلي التأليف في موضوعاته كالإمام العز بن عبد السلام في كتابي القواعد الفقهية.

بعد بيان هذه الأمور شرع الإمام السّبكي غلي تقسيم كتابه إلي أبواب بين من خلالها القواعد والضوابط الفقهية المختلفة مقسما إياها على النحو الأتي:

الباب الأول: في القواعد الخمسة المشهورة وهي:

- ✓ القاعدة الأولى: اليقين لا يرفع بالشك.
- ✓ القاعدة الثانية: الضرر يزال، تحدث فيها عن القواعد المنبثقة من القاعدة، والمسائل المستثناة منها.
- ✓ القاعدة الثالثة: المشقة تجلب التيسير.
- ✓ القاعدة الرابعة: الرجوع إلي العادة.
- ✓ القاعدة الخامسة: الأمور بمقاصدها .

الباب الثاني: ذكر المؤلف فيه القواعد العامة التي تأتي في درجة بعد القواعد الخمسة وقد تكلم في هذا الباب عن اثنين وثلاثين قاعدة كلية ونذكر بعضها[1].

1- ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أو هونها بعمومه.

2- إذا اجتمع أمران من جنس واحد دخل أحدهما في الأخر غالبا.

3- إذا بطل الخصوص بقي العموم.

[1] تاج الدين ابن السّبكي، الأشباه والنظائر، الجزء1، ص 94-194 (بتصرف).

4- لا يثبت حكم الشيء قبل وجوده.

5- درء المفاسد أولى من جلب المصالح.

10- كل إنشاء صد تصرف الشرع فهو باطل.

11- الدفع أسهل من الرفع.

12- القادر على اليقين لا يعمل بالظن.

13- الرخص لا تناط بالشك.

14 ما ثبت بالشرع أولى مما يثبت بالشرط.

15- الميسور لا يستعل بالمعسور.

وهذه بعض القواعد التي اختصرناها، للتعريف بما جاء في الباب الثاني.

الباب الثالث: ذكر فيه المؤلف القواعد الخاصة لكل باب من أبواب الفقه، وقد تكلم ابن السبكي في هذا الباب عن خمسة وثمانين ومائة قاعدة (185)، وقسمها إلي أربعة أقسام بناءا على التقسيم المشهور عند الفقهاء للفقه[1].

القسم الأول: في قواعد ربع العبادات.

القسم الثاني: في قواعد ربع البيع.

القسم الثالث: في قواعد ربع الإقرار.

[1] ناصر بن عقيل الطريفي، تاريخ الفقه الإسلامي، مكتبة التوبة، الرياض، السعودية، ط1، سنة 1997م، ص 24.

القسم الرابع: في قواعد ربع المنكحات.

الباب الرابع: تحدث عن أصول كلامية بنيني عليها فروع فقهية، وتتمثل في أصول السعادة والشقاوة، وعن أصل العلم والغرق بين الاسم والمسمى وعن حقيقة الحياة، وحقيقة الكلام والغرق بين الملجأ والمضطر وشروط الإكراه الذي به ترتفع الأحكام، وتكلم عن الحقيقية والممكن وعن السبب والعلة...وتكلم عن أحكام يضطر الفقيه إلي الحكم بتقدمها على أسبابها.

الباب الخامس: ذكر صاحب الكتاب في هذا الباب مسائل أصولية يتخرج عليها فروع فقهية، منها ما تكلم عن معنى التكليف، وأنواع للأحكام، والمعنى المقصود بصحة العقود، وعن مدلول اسم الفاعل واسم المفعول وتكلم عن العلاقة بين الفرض والواجب وعن فرض الكفاية، وعن معنى السنة والنافلة، والتطوع...وذكر مسألة الإجماع والقياس والاستدلال والترجيع.

الباب السادس: تكلم في هذا الباب عن كلمات نحوية يترتب عليها فروع فقهية وقسمه إلي ثلاثة أقسام:

القسم الأول: في المفردات من الأسماء والحروف وبعض الأفعال.

القسم الثاني: في المركبات والتصرفات العربية.

الباب السابع: هو الباب الذي تكلم فيه المؤلف عن المأخذ المختلف فيها بين الأئمة التي يبنون عليها فروع فقهية، وسبب اختلاف الفقهاء، والخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة في

المعنى الغالب في الزكاة وذكر بعض التقاسيم التي أدخلها بعض الفقهاء في القواعد وليست منها.

من خلال ما ذكرنا فإن ابن السبكي يذكر القاعدة ثم يناقشها ويذكر الأمثلة عليها.

- استشهد على القاعدة بدليل من الكتاب والسنة.

- رتب القواعد والضوابط الفقهية على ترتيب الأبواب الفقهية الشافعية.

- اعتمد من النامية الشكلية ترتيب القواعد الفقهية حسب حجم المسائل ومقدار الفروع المندرجة تحت القاعدة من حين العموم والشمول.

- استعمل أساليب شتى في عرضه للضوابط والقواعد الفقهية منها أسلوب الإنشاء (لا يجب المسح على الخف إلا في مسألة واحدة[1]).

- لم يضع تعريفا محددا للأشباه والنظائر.

- اقتصر في كتابه على الموضوعات المهمة في فن الأشباه والنظائر.

- لم يجعل لأقسام الكتاب التسميات المعتادة مثل: كتاب أو باب.

3-3- الأشباه والنظائر لجمال الدين الأسنوي (772هـ).

هو أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم، بن الحسن بن على الأسنوي الشافعي الفقيه الأصولي المفسر النحوي العروضي، له تصانيف على المذهب في الأصول، والتخرج عليها وغيرها

[1] تاج الدين ابن السبكي، الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلى محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ، ط2، ج1، ص 205.

منها: (نهاية السول شرح منهاج الأصول، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول وغيرها) توفي سنة 772هـ[1].

وكتابه هذا يقال بأنه مفقود لم نتوصل إليه وإلي ما جاء فيه لكن هذا المؤلف يعتبر من جملة المؤلفين في فن الأشباه والنظائر.

3-4- الأشباه والنظائر لابن الملقن (804هـ):

هو العلاقة عمر بن علي بن أحمد، الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الملقن ولد سنة ثلاثة وعشرون وسبعمائة في القاهرة توفي والده وهو عمر سنة واحدة وتزوجت أمة بشيخ يلقن القرآن بأحد المساجد، تربي في بيته وترعرع عنده، فعرف بابن الملقن نسبة إلي معلمه[2]".

وكتابه هذا قد رتبه صاحبه في الأبواب الفقهية وضمنها القواعد الفقهية وبين فيها يعني:" في مقدمة الكتاب ذكر المؤلف أهمية الاشتغال بالقواعد الفقهية والمنهج الذي اتبعه.

قال ابن الملقن:" فإن الاشتغال بالأشباه والنظائر والقواعد لما تحتوي من الفوائد، يجد الأذهان ويظهر النظر، وقد هذب العلماء جملة منها واعتنوا بها فمنهم العلامة عزالدين، وشهاب الدين القرافي.

[1] شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مطبعة مجلس المعارف العثمانية، حيدر أباد الهند الطبعة 2، سنة 1972، ج3، ص 345.

[2] ابن العماد، شذرات الذهب، الجزء7، ص 44.

3-5- الأشباه والنظائر للسيوطي جلال الدين (911هـ):

"هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الأسيوطي الشافعي، الملقب بجلال الدين السيوطي ولد سنة (849هـ)، ختم القرآن وحفظ المتون في عديد منم العلوم، وأخذ العلم عن جلال الدين المحلي والعلاقة برها الدين البقاعي[1].

يعد كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي في الفقه على المذهب الشافعي من أشهر كتب الفقه عند العلماء ودارسي الفقه، يجمع الكتاب بين القواعد الفقهية وبين الفروع والمسائل الجزئية، ويحتوي في عمومه على ما لم يحتويه غيره من الكتب، وقد اشتمل على سبعة فنون والمقصود من الأشباه فهي الفروع الفقهية التي أشبه بعضها بعضا في حكمه، أما النظائر فما كان فيها أدنى شبه لكن أوصاف تمنع إلحاقها بما يشيبها في الحكم[2].

- مضمون الكتاب:

وزع السيوطي كتابه على عدة كتب:

1-الكتاب الأول: وفيه شرح القواعد الخمس التي ترجع جميع مسائل الفقه إليها وفيه خمس قواعد.

2- الكتاب الثاني: في قواعد كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية وفيه أربعون قاعدة.

[1] ابن العماد، شذرات الذهب، الجزء8، ص 51-55.

[2] السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر، ص14.

3- الكتاب الثالث: في القواعد المختلف فيها، ولا يطلق الترجيع لاختلافه في الفروع وفيه عشرون قاعدة.

4- الكتاب الرابع: في أحكام يكثر دورها ويقبح بالفقيه جهلها.

5- الكتاب الخامس: في نظائر الأبواب.

6- الكتاب السادس: يشمل أبواب متشابهة وافترقت فيه.

منهج السيوطي في الكتاب:

استخدم السيوطي منهجا مميزا في كتابه هذا، حيث يتناسب مع موضوع الكتاب، وأهم قواعد طريقته فيه:

1- أحال الفقه إلي خمسة قواعد، تدور حولها الأحكام الشرعية وهي[1]:

- القاعدة الأولي: تشمل الأمور بمقاصدها، والثانية: تتمثل في أن اليقين لا يزول بالشك أما القاعدة الثالثة تتمثل في: الشقة تجلب التيسير والرابعة: الضرر يزال، والخامسة: العادة محكمة.

2- استفاد السيوطي من كتب الأصوليين والفروعيين، فتقل عنهم كثيرا ليكون كتابه شاملا، فكان كتابه مليئا بأسماء فقهاء المذهب الشافعي.

[1] محمد المعتصم بالله البغدادي، تحقيق الأشباه والنظائر، ص 22-23.

3- كان مهتما كثيرا في كتابه بالأحاجي الفقهية، ونظم المسائل المختلفة والأشعار وذلك لتسهيل حفظ الفوائد في الكتاب.

4- جمع عددا كبيرا من القواعد العامة التي يندرج تحتها صور خاصة لا حصر لها مثل قاعدة لاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد.

5- أدرج قواعد مختلف فيها وذلك لاختلاف صور الفروع ومنها:" فرض الكفاية يتعين بالشرع أولا ؟

6- كان مهتما في كتابه بإعداد الفقيه إعداد شموليا، فأدرج كتابا عن أحكام هامة يجب على كل فقيه معرفتها.

7-كان حريصا على تعليم الفقيه الفروق الدقيقة في الألفاظ وما يترتب عنها من اختلاف في الأحكام.

8- اعتمد السيوطي في تأصيل قواعده على ثلاثة أسس[1]:

القرآن الكريم، والحدث الشريف، وأقوال الصحابة.

وذلك باستشهاده بحديث عن أبي هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم قال" ادفعوا الحدود ما استطعتم"[2].

[1] تحقيق كتاب الأشباه والنظائر، مركز الدراسات والبحوث، مكتبة نزار الباز، ص 43.

[2] لبن ماجة، السنن، (2545).

3-6- الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي (970هـ):

هو العلامة زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم الحنفي المصري أحد أعلام الثقات في العلم والتقوى في القرآن العاشر الهجري، وقال تقي الدين التميمي:" كان إماما عاملا، مؤلفا مصنفا، ماله في زمنه نظير" ثم قال:" وفي الجملة كان من مفاخر الديار المصرية[1]".

وهو في هذا الكتاب لم يتعرض للقواعد الأصولية فقد خص الفن الأول للقواعد الكلية الفقهية، وبسط فيها القول، ووضع الفنون الأخرى للكتاب في مباحث أخرى ذات مساس بالفقه الإسلامي، كالألغاز والمطارحات والفروق والحكايات.

وبلغ عدد القواعد الفقهية خمسة وعشرين عند ابن نجيم، جمعها في الفن الأول من الكتاب وسلك مسلكا بديعا في ذكرها، فقد صنعها في نوعين:

1- قواعد أساسية وهي: الأمور بمقاصدها، الضرر يزال، العادة محكمة، التعين لا يزول بالشك، والمشقة تجلب التيسير، لا ثواب إلا بالنية.

2- تسعة عشر قاعدة أقل اتساعا وشمولا للفروع مما سبق، ولكن لها قيمتها ومكانتها في الفقه الإسلامي، من أمثلة هذا النوع:

- الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد.

[1] تقي الدين بن عبد القادر التميمي، الطبقات السنة في تراجم الحنفية دار الرفاعي، الرياض، السعودية، ط1، سنة 1983، الجزء 3، ص 276.

- إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام.

- تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة.

- ذكر بعض مالا يتجزأ كذكر كله[1].

المبحث الثاني: خصائص وأهداف التأليف في الأشباه والنظائر

إذا أردنا الحديث عن خصائص وأهداف التأليف في الأشباه والنظائر فالحديث فيها يكون حول خصائص ومميزات وفوائد مضمونها، وما تحتويه من مواضيع، وتركيزنا في هذا منصب حول القواعد الفقهية، فمن خصائص ومميزات القواعد الفقهية أنها ما تناسب مع كتب الأشباه والنظائر وهي محتواها.

1- خصائص التأليف في الأشباه والنظائر

- كثيرة غير محصورة بعدد، وهي متناثرة في كثب الفقه العام والفتاوى والأحكام قال القرافي رحمه الله:" إن القواعد ليست مستوعبة في أصول الفقه بل للشريعة قواعد كثيرة جدا عند أئمة الفتوى والفقهاء، لا توجد في كتب أصول الفقه أصلا[2].

- تمتاز بإيجاز العبارة مع عموما المعنى استيعابها للمسائل الجزئية، فهي تصاغ في جملة مفيدة مكونة من كلمتين أو بضع كلمات من ألفاظ العموم مثل:

❖ قاعدة، العادة محكمة

[1] ابن نجيم الحنفي، الأشباه والنظائر، دار الفكر، دمشق، ط1، 2005م،ج1، ص 137.

[2] أبو العباس شهاب الدين القرافي، الفروق: أنوار البروق في أنواء الفروق، الناشر: عالم الكتب، الرياض، السعودية، دون سنة، د.ط، الجزء2، ص 115.

❖ قاعدة، الأعمال بالنيات، أو الأمور بمقاصدها.

❖ قاعدة، المشقة تجلب التيسير.

– إن كلا منها ضابط يضبط فروع الأحكام العملية ويربط بينهما برابطة تجمعها وإن اختلفت موضوعاتها، قال مصطفي الزرقا[1]"، لولا القواعد لبقيت الأحكام الفقهية فروعا مشتتة قد تتعارض ظواهرها دون أصول تمسك بها وتبرز من خلالها العلل الجامعة.

2- أهداف التأليف في الأشباه والنظائر للقواعد الفقهية

وما الحديث عن فوائد القواعد الفقهية فهي كثيرة جدا نذكر بعضا منها:

1- تضبط الفروع الفقهية ، وتجمع شتاتها تحت ضابط واحد مهما اختلفت موضوعاتها إذا اتحد حكمها.

2- إن دراسة القواعد الفقهية تكون عند الباحث ملكة فقهية قوية، تنير الطريق أمامه لدراسة أبواب الفقه الواسعة والمتجددة ومعرفة الأحكام الشرعية، واستنباط الحلول للوقائع المتجددة والمسائل المتكررة.

3- إن دراسة القواعد الفقهية والإلمام بها واستيعابها بعين القضاة والمفتين والحكام عند البحث عن حلول للمسائل المعروضة والنوازل الطارئة بأيسر سبيل وأقرب طريق، ولذلك

[1] مصطفي الزرقا، المدخل الفقهي العام، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا الطبعة2، سنة 2004، ص 559.

بعضهم:" إن حكم دراسة القواعد الفقهية والإلمام بها على القضاة والمفتين، وعلى غيرهم فرض كفاية[1]".

4- لما كانت القواعد الفقهية في أكثرها موضوع اتفاق بين الأئمة المجتهدين، ومواضع الخلاف فيها قليلة، فإن دراسة القواعد الفقيهة والإلمام بها تربي عند الباحث ملكة المقارنة بين المذاهب المختلفة، وتوضح له وجها من وجوه الاختلاف وأسبابه بين المذاهب[2].

5- إن دراسة القواعد الفقهية تظهر مدى استيعاب الفقه الإسلامي للأحكام، ومراعاته للحقوق والواجبات، وتبطل دعوى من ينتقصون الفقه الإسلامي ويتهمونه بالاشتمال على قواعد جزئية وليس قواعد كلية.

ومما يتوجب علينا الحديث عنه في هذا الصدد، هو الفروع الفقهية التي تندرج تحت القواعد الفقهية بذكر أنواعها ومراتبها وما يندرج تحتها من الفروع وما ينحصر تحتها من القضايا.

إن القواعد الفقهية ليست نوعا واحدا، ولا في مرتبة واحدة، وإنما هي أنواع ومراتب وهذا راجع إلي سببين وهما:

الأول: من حيث شمولية القاعدة وسعة استيعابها للمسائل الفقهية والفروع.

[1] محمد صدقي بن أحمد البورنو، موسوعة القواعد الفقهية، مؤسسة الرسالة، بيروت لينان، سنة 2003، الطبعة1، ص 30.

[2] المرجع نفسه، ص 31.

الثاني: من حيث أنها تتفق على مضمون القاعدة أو الاختلاف فيه، فمن حيث السبب الأول تنقسم إلي ثلاثة مراتب وهي:

1- المرتبة الأولى:

القواعد الكلية الكبرى ذوات الشمول العام والسعة العظيمة للفروع والمسائل حيث، تندرج تحت كل منها جل أبواب الفقه ومسائله وأفعال المكلفين إن لم يكن كلها.

وهي أيضا تضم مالا حصر له من الفروع، ويقصد بها القواعد الكلية الكبرى الخمسة المعمول بها في كل المذاهب والمرتبطة ارتباطا وثيقا بتحديد الفقه الإسلامي، حيث يصح للمجتهد أو المجدد إغفالها، إغفالها إلي اهتمامها بعلم الأصول وهي بمثابة أركان الفقه الإسلامي[1].

والقواعد هي:

- **قاعدة،** إنما الأعمال بالنيات، أو الأمور بمقاصدها.
- **قاعدة،** اليقين لا يزول، أولا يرتفع بالشك.
- **قاعدة،** المشقة تجلب التيسير.
- **قاعدة،** لا ضرر ولا ضرار أو الضرر يزال.

[1] محمد عبد الرحمن المرعلشي، تطور القواعد الفقهية من ظاهرة إلي علم وأثر ذلك في الفقه الإسلامي دار النشر، دار الفكر للملايين، بيروت، لبنان، دون سنة الطبعة 1، الجزء1، ص 40.

- **قاعدة،** العادة محكمة[1].

وقد رد بعض الشافية كالقاضي حسين جميع مذهب الشافعي غلي القواعد الأربعة الأولى فقط، وزاد بعض فقهاء الشافعية القاعدة الخامسة وسمى هذه القواعد **"القواعد الأساسية الخمسة"** ومستثنياتها قليلة جدا، وقد نظمها أحد فقهاء الشافعية في بعض الأبيات وهي:

خمس محررة قواعد مذهب

للشافعي بها تكون خبيرا

ضرر يزال وعادة قد حكمت

وكذا المشقة تجلب التيسيرا

والشك لا ترفع متيقنا

والقصد أخلص إن أردت أجورا[2].

2- المرتبة الثانية:

قواعد أضيف من التي قبلها كانت شاملة ويدخل تحتها مسائل فقهية كثيرة وهي قسمان:

أ- قسم يندرج تحت القواعد الكبرى ويتفرع عليها.

ب- قسم أخر لا يندرج تحت أي منها.

[1] محمد صدقي بن أحمد البورنو، موسوعة القواعد الفقهية، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة1، سنة 2003م، ص32.

[2] علوي بن أحمد السفاف، مختصر الفوائد الملكية، تحقيق: عبد الرحمن المرعلشي، دار البشائر الإسلامية، لبنان الطبعة1، سنة 2004م الجزء1، ص 250.

فمثال القسم الأول: قاعدة الضرورات تبيح المحظورات وهي تتفرع على قاعدة، المشقة تجلب التيسير.

ومما يتفرع أيضا عن بعض القواعد الكلية الكبرى تعطي مثال عن قاعدة لا ينكر تغير الأحكام الاجتهادية بتغير الأزمان وهي مندرجة تحت قاعدة العادة محكمة.

ومثال القسم الثاني:

- قاعدة، الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد، أو بمثله.

- قاعدة، التصرف على الرعية منوط بالمصلحة[1].

3- المرتبة الثالثة:

وهاته الأخيرة اشتملت على القواعد ذوات المجال الضيق التي لا عموم فيها حيث تختص بباب أو جزء، وهذا التي تسمى بالضوابط جمع ضابط.

وفي هذا يقول الإمام عبد الوهاب ابن السبكي: "فالقاعدة الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة تفهم أحكامها منها، ومنها مالا يختص بباب كقولنا: اليقين لا يرف بالشك، ومنها ما يختص كقولنا، كل كفارة سببها معصية فهي على الفور والغالب فيما قصد بباب وقصد به، نظم صور متشابهة أن يسمى ضابطا"[2].

[1] محمد صدقي بن احمد البورنو، موسوعة القواعد الفقهية، ص 33.

[2] تاج الدين ابن السبكي، الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط2، 1422هـ 2002م، الجزء1، ص 11.

ومن المهم أن نشير إلي أن القواعد من الاتفاق والاختلاف على مضمونها هي على مرتبتين وهذا ما ورد في المذاهب الأربعة لا يحدها أي على الأخر.

وهذا إن اختلف الترجيح في بعض المسائل الفقهية.

- مراتب القواعد الفقهية عند المذاهب الأربعة:

1- المرتبة الأولى: متفق على مضمونها في جميع المذاهب وعند جميع الفقهاء، كالقواعد الكلية الكبرى وأكثر القواعد الأخرى.

2- المرتبة الثانية: القواعد التي تختص بمذهب دون غيره أو يعمل بمضمونها بعض الفقهاء دون غيرهم مع استيعابها لكثير من مسائل الفقه، وتسمى بالقواعد المذهبية وهي سبب اختلاف الفقهاء في إصدار الأحكام، ومن أمثلة ذلك:

- قاعدة، لا حجة مع الاحتمال الناشئ عن دليل وأساسها قولهم، وإن الهمة إذا تطرقت إلي فعل الفاعل حكم بفساد فعله.

وهذه القاعدة يعمل بها الحنفية والحنابلة دون الشافعية، وقد يعمل بها المالكية ضمن قيود، ومنها عند الحنفية، الأصل أن جواز البيع ينبع الضمان وأما عند الشافعية، فإن جواز البيع يتبع الطهارة[1].

- وكذلك لابد من الحديث عن الفروق بين القاعدة والضابط، لأن بعض العلماء يعبر عن القاعدة ويعني بها الضابط وبعضهم العكس، لأن القواعد عندما يكون مجالها ضيق

[1] محمد صدقي بن أحمد البورنو، موسوعة القواعد الفقهية، الجزء1، ص34.

وتختص بباب أو جزء فهي ضوابط، وبعضهم يفرق بينهما، ويرون أن مجال الضابط الفقهي أضيق من مجال القاعدة الفقهية.

وتمتاز كتب الأشباه والنظائر في كونها تورد القاعدة الكلية وما يترتب تحتها من قواعد فقهية أو ما يسمى بالفروع الفقهية، وكذا إيراد الضوابط.

قال العلامة عبد الرحمن البناني:" والقاعدة لا تختص بباب بخلاف الضابط[1].

وفي هذا يقول ابن نجيم الحنفي:" الفرق بين الضابط والقاعدة، أن القاعدة تجمع فروعا من أبواب شتى، والضابط يجمعها من باب واحد هذا هو الأصل[2].

ومنهم من لا يجعل بينهما فرق كالنابلسي في توله: "قاعدة": هي في الاصطلاح بمعنى الضابط وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته.

الفرق بين القاعدة والضابط: هناك فرقين رئيسيين هما[3]:

1- أن القاعدة كما سبق تجمع فروعا من أبواب شتى ويندرج تحتها من مسائل الفقه مالا يحصى، وأما الضابط فإنه مختص بباب واحد من أبواب الفقه تعلل به مسائله، أو يختص بفرع واحد فقط.

[1] البناني، حاشية العلامة البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع، دار الفكر للنشر والتوزيع بسوريا، الطبعة2، 1427ه، الجزء2، ص 290.

[2] زين الدين إبراهيم (ابن نجيم الحنفي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة1، السنة 1999م، الجزء1، ص 192.

[3] محمد صدقي بن أحمد البورنو، موسوعة القواعد الفقهية، الجزء1، ص35.

2- أن القاعدة في الأعم الغالب متفق على مضمونها بين المذاهب أو أكثرها وأما الضابط فهو يختص بمذهب معين إلا ما ندر عمومه، بل منه ما يكون وجعة نظر فقيه واحد في مذهب معين، قد يخالفه فيه فقهاء آخرون من نفس المذهب.

الفصل الثاني

الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي

خصائصه وأهميته

المبحث الأول: خصائص الأشباه والنظائر في النحو وأهميته

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لنماذج من كتاب الأشباه والنظائر في النحو

الفصل الثاني: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي خصائصه وأهميته

المبحث الأول: خصائص الأشباه والنظائر في النحو وأهميته

للحديث عن خصائص الأشباه والنظائر لابد أن نعرج إلي مؤلف هذا النوع ونعرف به وهو الإمام جلال الدين السيوطي.

1-1- التعريف بمؤلف الكتاب:

هو الإمام جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر...الأسيوطي الشافعي""

عاش الإمام السيوطي في مصر في الفترة ما بين منتصف القرن التاسع للهجرة وأوائل القرن العاشر للهجرة (849هـ-911هـ) أي في أواخر العصر الذي اصطلح المؤرخون على تسميته بـ" عصر المماليك[1]".

نشأ السيوطي يتيما وهو في سن السادسة من عمره، وقد شب على حفظ القرآن وعمد للأحكام في الحديث و(مناهج الطاليين)، والألفية في المحو.

لازم العلماء ملازمة تامة، واستمر في طلب العلم مما جعل أساتذته يجيزونه بالإفتاء والتدريس وهو في سن مبكرة، حيث أخذ الفقه والنحو، والفرائض عن العلامة شهاب الدين

[1] جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية مصر، الطبعة1، 1967م، ج1، ص355.

الشارمساحي، وبدأ التأليف في سن مبكرة سنة (866هـ) وكان أول شيء ألفه (شرح الاستعاذة والبسملة[1]".

وقد أخذ جملة من العلوم منها التفسير والأصول والعربية والمعاني عن العلامة محي الدين الكافيجي.

يقول السيوطي:" قد رزقت ولله الحمد" التبحر في سبعة علوم التفسير والحديث والفقه والنحو والمعني، والبيان والبديع، على طريقة العرب البلغاء لا على طريقة العجم والفلاسفة.

1-2- أثر السيوطي في علوم اللغة وآثاره:

تنقل السيوطي بين البلدان والأماكن طلبا للعلم وأهله، فسافر إلي الغيوم ودمياط والمحلة ونحوها، فكتب عن جماعة ممن ينظمون كالمحيوى وابن السفيه، والعلاء بن الجندي الحنفي، ثم سافر إلي مكة فأخذ قليلا عن المحيوى، وعبد القادر والمالكي، واستمد من النجم بن فهد وآخرون، وسافر إلي بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب من أجل الاستقاء والظهر بملاقاة أكبر العلماء[2].

[1] أنظر: شرح مقامات السيوطي، سمير الدروبي، ص 143.

[2] سماح سمير دلول، أراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي، ودراسة مخطوط بكلية الآداب الإسلامية، غزة سنة 2010، ص9.

لقد بلغ السيوطي مكانه في العلم والمعرفة وتقلد عدة مناصب، ووظائف عليا وجردها للعبادة والتفرغ إلي الله تعالي وشرع في تحرير مؤلفاته، فألف معظمها في هذه الفترة، وهي ما بعد سن الأربعين عندما اعتزل الناس.

- مؤلفات السيوطي:

للسيوطي عددا كبيرا من المؤلفات في فنون شتى، وقد وصل عدد المؤلفات في بعض الكتب إلي خمسمائة وأربعة وثمانين مؤلفا، وقد ألف في مواضيع تشمل الفقه والحديث والأصول والتفسير والنحو والبلاغة والتاريخ والتصوف والأدب وغيرها[1]، ومن بين تلك المؤلفات نذكر بعضا منها:

- الإتقان في علوم القرآن.
- الأشباه والنظائر (في النحو).
- الديباج على صحيح مسلم.
- المنهر في علوم اللغة وأنواعها.
- الرحمة في الطبو الحكمة.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع.
- الأشباه والنظائر في أصول الفقه وقواعده الكلية).

[1] المرجع نفسه، ص 10.

1-3- منهج السيوطي في مباحثه النحوية:

* **الحد والتقسيم والشرح:** أهتم السيوطي بالحد اهتماما واضحا في جميع كتبه النحوية، بحيث يبدأ موضوعه النحوي من حده ثم يبدأ بالتقسيم ثم الشرح والاستشهاد والاستنتاج، نحو ما قاله عن أصول النحو: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال لها وحال المستدل، ثم يمضي في توضيح أجزاء الحد وشرحه.

* **التعليل:** اهتم السيوطي بالتعليل واستخدمه بأوضح صورة، نحو قوله في تعليل فتح (حين) (على حين) بالخفض على الإعراب، وبالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا إلي منبتي وهو (أخذت) ويسمى (العلة) فيقول معللا كون المبتدأ أصلا للمرفوعات.

* **العامل:** بني السيوطي معظم أبواب النحو في كتبه على نظرية العامل في قوله (المبتدأ أصل المرفوعات) (ووجهه أنه مبدوء في الكلام...وأنه عامل ومعمول والفاعل معمول لا غير.

* **المصطلح:** يستخدم السيوطي غالبا مصطلحات البصريين والكوفيين مثل: (الخفض) ولا لنعت ولا النيق.

* **خلاف البصريين والكوفيين:** اهتم بمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين مع الاستدلال لها بأدلة وينهي الخلاف في بعض المواضع.

* **القراءات:** اهتم السيوطي بآيات القرآن الكريم وقراءاتها، وكانت المرجع الأول له في شواهده ضمن كتبه النحوية ودراساته القرآنية، فكل كلمة أو عبارة قاسها على شلها في القرآن أو القراءة نحو الحذف للاسم مثل: حذف المضاف وهو كثير في القرآن.

* **المسموع من كلام العرب:** وقف السيوطي في الاحتجاج العرب، فيجيع منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعروبتهم، وعليهم تكل في الغريب والأعراب والتصريف[1].

وهذا ما رواه الثقاة بالأسانيد المعتبرة ونظمهم من أهل هذيل وكنانة للسيوطي رحمه الله باع طويل في التفسير وعلوم القرآن، لا يقل شأنا عن أحد من علماء عصره في ذلك، إن لم يكن أطولهم باعا، وأكثرهم تتحدا وتصنيفا يدلنا على ذلك آثاره وما حبرته يده توليف وما زالت المجرع في موضوعاتها حتى اليوم.

1-4- آثاره في تفسير القرآن:

1- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، طبع في ست مجلدات.

2- التفسير المسند المسمى "ترجمان القرآن".

3- الرتقان في علوم القرآن، وقد جمع ثمانين نوعا من علوم القرآن.

4- التحبير في علوم التفسير.

5- الناسخ والمسوخ في القرآن، وغير ذلك الكثير والكثير من الدراسات التي تخص القرآن الكريم.

[1] خديجة الحدثي، المدارس النحوية، ط3، دار الأمل، الأردن، سنة 2001، ص 292.

وصنف السيوطي كتبا كثيرة في التاريخ مثل "حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة" وتحفة المذاكر في المنتقي في تاريخ ابن عساكر".

وللسيوطي منهجه الخاص في بحثه التاريخي يتمثل في[1].

- كان السيوطي حريصا على ذكر المصادر التي أخذ عنها معلوماته، فبركة العلم نسبة القول إلي قائله، نظر لحاجة التاريخ لمصدر يوثق الحادثة.

- يوضح المسألة بإبراز الأقوال التي جاءت فيه، والردود التي جاءت باسم صاحبه.

- اتبع السيوطي منهج المحدثين بتتبع الأخبار ونقدها.

ومن مزايا السيوطي أنه ألف في موضوعات مبتكرة قل أن تخطر على البال منها كتابه فيمن عاش من الصحابة مئة وعشرون سنة، وهذا موضوع يهم بحوث "الديموغرافيا" ولقد تميز السيوطي بموسوعيته فيما يكتب، وجعه للأقوال والتقول في المسائل حيث كان يشبعها تحريرا وتنقيرا.

2- خصائص الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي

2-1- مضمون كتاب الأشباه والنظائر في النحو:

قد ذكرنا سابقا أن الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله، سلك بالعربية لسبيل الفقه، وهو الذي مهد الطريق للتأليف في علوم العربية، وسار على نهجه العلماء الذي جاؤوا من

[1] أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الفكر بيروت، لبنان، سنة 1992م، ص 68.

بعده، وهذا المسلك لا يكاد يخرج عنه العلماء في الخصائص والمميزات إلا قليلا إذا الطريق واحد في هذا من التأليف.

واشتمل كتاب السيوطي الأشباه والنظائر في النحو على سبعة فنون وهي:

- **الفن الأول:**

فن القواعد والأصول التي ترد إليه الجزئيات والفروع، وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب وأهم ما جاء نيه، قال:" وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق وأشبعت القول فيه، وأوردت في ضمن كل قاعدة، "ما لأئمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب واعتراض وانتقاد، وجواب وإيراد وطرزتها بما عدوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية ولأبيات الشعرية، وتراكيب العلماء في تصنيفهم المروية، وحشوتها بالفوائد ونظمت في سلكها فرائد القلائد[1].

وطريقته رحمه الله في هذا الفن أنه رتبه على حروف المعجم وجعله معظم الكتاب ومهمة وجعله في المجلدين الأول والثاني، فهو يذكر عنوان الفن وبعده حرف من حروف المعجم وما يندرج تحته من مسائل مربوطة بالحرف ثم يذكر مباحثه.

من خلال مذكرنا في هذا الفن، فقد بدأ السيوطي مسائله اللغوية بحرف الهمزة وابتدأ بـ (الإتباع).

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء1، ص 10.

الإتباع كما ذكره هو أنواع، منه إتباع حركة آخر الكلمة المعربة (حركة أول الكلمة بعدها، وهذا فيما يخص القراءات القرآنية ويعطي مثال على ذلك حيث يقول في الإتباع، كقراءة من قرأ **"الحمد الله"**[1]، بكسر الدال إتباعا لكسر اللام[2]، وهكذا أمضى في الفن الأول إلي منتهاه.

الفن الثاني:

وهو فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات، وهو مرتب على الأبواب لاختصاص كل ضابط ببابه، وقد جعله في المجلد الثالث وخصه بجزء منه وجعله على أبواب وتحت كل باب يذكر بعض التقاسيم والضوابط والقواعد، ويذكر كذلك بعض الفوائد التي لا تكاد تجدها في كتب السابقين، وإذا كان في المسألة خلاف دعت الحاجة إليه ذكره مزيدا في توضيحها مع أقوال أهل العلم ومثال ذلك قوله:

باب الفعل، ضابط في علاقات الفعل.

جميع ما ذكره الناس من علاقات الفعل بضع عشرة علامة وهي: تاء الفاعل، وياؤه وتاء التأنيب الساكنة، وقد والسين، وسوف، ولو، والنواصب، والجوازم، وأحرف المضارعة ونونا التوكيد واتصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم وتغير صيغته لاختلاف الزمان.

[1] سورة الفاتحة، الآية 2.

[2] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء1، ص 17.

الفن الثالث:

اهتم السيوطي في هذا الفن ببناء المسائل بعضها على بعض وقال: "وقد ألفت فيه قديما تأليفا لطيفا مسمى بـ (السلسلة) كما سمى الجويني تأليفه في الفقه بذلك، وألف الزركشي كتابا في الأصول (أصول الفقه) كذلك، وسماه (سلاسل الذهب[1])"، وجعل السيوطي هذا الفن في جزء من المجلد الثالث وسماه سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب وهذا الفن مقسم علي أبواب ومن بين أبوابه باب الإعراب والبناء.

حيث ذكر مسألة: فعل الأمر العاري من اللام وحرف المضارعة.

أنه اختلف في فعل الأمر نحو: (اضرب) على مذهبين:

أحدهما: أنه مبني وعليه البصريون

والثاني: أنه معرب مجزوم بلام محذوفة، وهو رأي الكوفيين.

وذكر السيوطي أن الخلاف قائم على ثلاث مسائل:

الأولى: هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم، أم لا فمذهب البصر بين لا وأن الأصل في الأفعال البناء.

الثانية: هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عملها ؟ فمذهب الكوفيين نعم على هذا النحو.

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء1، ص 11.

الثالثة: جعل الأمر مبنيا على مسألة اختلفوا فيها وهي: هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها وهكذا سار السيوطي في هذا الفن إلي منتهاه.

الفن الرابع: وهو فن الجمع والفرق، وقد جعله السيوطي في جزء من المجلد الرابع على قسمين بأبواب ومسائل.

يتمثل القسم الأول في الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام.

وأما القسم الثاني فهو يخص المسائل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة

ومثال ذلك قوله: القسم الأول، ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة.

قال ابن هشام في (المعني): الكلام أخص من الجملة لا مرادف لها فإن الكلام هو القول المفيد بالقصد، والرماد بالمفيد، ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة "عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره، كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللص وأقائم الزيدان، وكان زيد قائما وظننته قائما[1].

وقوله في باب الاستثناء.

قال ابن يعيش: الفرق بين البدل والنصب في قولك: ما قام أحد إلا زيد أنك إذا نصبت...

فأما القسم الثاني في باب الإعراب والبناء.

وطرح مسألة مشابهة الاسم للحرف، ومشابهته للفعل.

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء4، ص 6-7.

حيث قال:" يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف وجه واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتفاق، بل لابد من مشابهته له من وجهين.

الفن الخامس: يشمل هذا الفن الألغاز والأحاجي، والمطارحات والممتحنات وجمع السيوطي كل هذه المسائل في فن لأنها متقاربة وقد جعلها في جزء من المجلد الرابع وهي ألغاز وأحاجي نسبية، منسوبة لبعض أهل العلم، وألغاز في حروف ومسائل وكلمات.

ومثال ذلك قوله: ألغاز الحريري.

فالأول كقول الحريري[1]، وما العامل الذي يتصل أخره بأوله ويعمل معكوسه مثل عمله ؟

وقوله أيضا: أحاجي الزمخشري.

وللزمخشري كتاب الأحاجي منثور، شرحه الشيخ على الدين السخاوي[2].

وقوله: لغز في الكاف.

ما زائد لفظا ومعنى لازم

ينوي إذا لم يلف في المكان.

يعني في مثل قولك، قيامي كما أنك تقوم أي، كقيامك، فالكاف جاره لموضع أن وملتها و "ما" فارقة بين هذه الكاف وبينها مركبة مع أن ولا جر لها وذلك في قولك: كأن زيدا قائم".

[1] الشريسي، شرح مقامات الحريري، الجزء3، ص 174.

[2] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء4، ص 191.

وذكر السيوطي أيضا: لغز في الذباب

ماذا الذي في كبر مؤنث

وقبل ذاك كان في الذكران يعني الذباب المسمى في كبره بـ "حلمه" كان في صغره يسمى بـ "قراد".

وذكر السيوطي أيضا في هذا الفن ما أنشده صاحب الإيضاح فيما يتعلق بلغز في الذباب حيث يقول الفارسي:

وما ذكر فإن يكبر فأنتي

شديد الأزم بذي ضروس[1].

وما إلي ذلك من مضامين هذا الفن.

الفن السادس: وهو فن والغرائب خصه في جزء من المجلد الخامس، وجعل كل مسائله داخلة في أبواب ومثال ذلك قوله: باب الكلمة والكلام وباب الإعراب.

وذكر السيوطي في هذا الباب رأي العلماء في الكلمة والكلام وماذا كره أبو حيان الأندلسي في الكلام وابن هشام فيما يتعلق بالكلمة والكلام.

وتناول هذا الفن أبواب عدة مثل: باب الإشارة أو باب الابتداء وباب كان وباب المفاعيل وباب المصدر، وباب العطف...وما إلي ذلك من الأبواب

[1] ابو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار النشر جامعة الرياض، السعودية، سنة 1969م، ط1، الجزء2، ص 127.

الفن السابع: وهو فن المناظرات والمجالسات، والمذكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات، والمراسلات، والمكاتبات وقد جعله في أكثر الجزء الخامس وجعل فيه مذكرنا من مناظرات ومجالس بعض المسائل...

واشتمل الفن على مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية ومجلس الخليل مع سيبويه ومناظرة بين الكسائي واليزيدي وكثير من المسائل والمجالس لعلماء اللغة والنحو وذكر السيوطي في الفن السابع قصة البرامكة

ومثالها قال أبو القاسم الزجاجي في (أمالية)، أخبرنا أبو الحسن على بين سليمان الأخفش النحوي، حدثنا أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب، قال حدثني سلمة قال الفراء قال سيبويه على البرامكة...وذكر القصة بطولها.

وقوله: مجلس الخليل مع سيبويه[1]".

ذكره أبو حيان في (تذكرته) قال سئل الخليل بن أحمد عن قول الله عزوجل:

﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا**[2] ﴾، وذكر السيوطي المسالة وذكر السيوطي في هذا الفن مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيدة.

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء5، ص 35.

[2] سورة مريم، الآية 69.

مما سبق ذكره من الفنون فإن كتاب السيوطي له ميزة خاصة لما اشتمله من تراثنا العربي، وقد يقع لمريد قراءة هذا الكتاب ومطالعته والاستفادة منه في نفسه خوف من الدخول فيه، وذلك مهابة من مؤلفة ومكانته العلمية فيرى في لغته صعوبة.

فنقول له: إن لغته والحمد الله سهلة بسيرة لا تحتاج إلي معاجم ودواوين إلا في النزر القليل جدا، فهو يطرح المادة العلمية بسهولة ويسر، وهذا في حق من كان له خلفية في اللغة العربية، وكان محيطا ولو بشيء قليل من فنونها وغير ذلك فلا يتقن لأنه كما قيل: طعام الكبار سم الصغار ومن مميزات كتاب السيوطي أنه اعتمد فيه الترجيح بين أقوال أهل العلم وهذا ليس انتقاضا من شأنهم، فهو لم يرد الشهرة بكتابه، وإنما أراد به حصول الفائدة والنية الصحيحة حيث قال:" وإلي الله سبحانه الضراعة أن ييسر لي في نية صحيحة، وأن يمن بالتوفيق للإخلاص، ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة، فهو الذي لا يخيب راجيه ولا يرد رعيه[1].

ومن الأمور والمسائل المهمة التي لابد من الإشارة إليها هي، هل الإمام جلال الدين السيوطي جعل كتابه مجرد نقول عن العلماء أم ركز على كلامه فقط، أم جمع بينهما ؟

مما هو معروف ومشهور في أوساط ممن ولج في علوم العربية أن لجلال الدين السيوطي باعا في العربية وذلك لكثرة تصانيفه ومؤلفاته، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن له ترجيعات وأراء فيما نقل عن الأئمة والأعلام.

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء1، ص12.

2-2- اجتهادات السيوطي في علم العربية (النحو):

ذكر السيوطي في مقدمة كتابه أنه يعمل كان فكرة في فنون العربية ويجد فيها حيث يقول:" أما بعد فإن الفنون العربية على اختلاف أنواعها هي أول فنوني، مبتدأ الأخبار التي كان في أحاديتها سامري وشجوني طال ما أسهرت في تتبع شواردها...وأعملت فيها بدني إعمال المجد ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني[1].

وذكر السيوطي في باب الاستغناء حيث قال:

هو باب واسع، فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ من ذلك: استغناؤهم عن تثنية "سواء" تثنية شيء، فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان.

- **باب تقسيم الفعل:** في باب تقسيم الفعل اختلافات كثيرة لدى علماء النحو.

قال أبو حيان في (شرح التسهيل):" ينقسم الفعل انقسامات بحسب الزمان والتعدي...والمركب وفي هذا نرى أن السيوطي نقل كثيرا عن سابقيه **وقول السيوطي،** فائدة في أقسام الأفعال.

قال أبو البقاء العكبري في (اللباب): أقسام الأفعال ثلاثة، ماض وحاضر ومستقبل واختلفوا في أي أقسام الفعل أصل لغيره منها ؟

[1] المرجع نفسه، ص 4.

فقال كثير منهم: هو فعل الحال لأن الأصل في الفعل أن يكون خيرا...إلي قوله: وقال قوم: الأصل هو المستقبل لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل إلي الوجود فيخبر عنه بعد وجدوده[1].

وذكر السيوطي أيضا في هذا الباب وقوله في ذلك: قاعدة في خاصتي كل نوع أي أنواع الأفعال.

وفي هذا يقول ابن القواس في (شرح الدرة[2])، كل خاصتي نوع إن اتفقا لم يجتمعا كالألف واللام، والإضافة والسين وسوف وإلا فإن تضادا فكذلك كالتنوين والإضافة والتاء والسين، فإن التاء للماضي، والسين للاستقبال، وإلا اجتمعا كالألف واللام، والتصغير وقد، وتاء التأين.

وركز السيوطي على الترجيح بإعطاء رأيه، وهذا كثير لأنه من كبار المحققين في فنون العربية ومن أمثلة ذلك:

- **مناقشة أراء غيره:** حيث يطرح سؤالا ويجيب عليه.

- سؤال: يلزم القائلين بهذه المقالة وهي: القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم ؟

يقال لهم: قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه، كما أن الفاعل قبل فعله.

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء3، ص20.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

وكما أن الحدث سابق لحدثه، وأنتم مقرون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال فقد وجب أن تكون الحروف قبلها جميعا سابقة وهذا لازم على أوضاعكم ومعانيكم[1].

– الجواب: أن يقال هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحدث والمحدث ولا العلة والمعمول وذلك أن نقول: إن الفاعل في جسم فعلا ما من حركة، وغيرها سابق لفعله ذلك فيه، لا الجسم، فنقول: إن الضارب سابق بضربه الذي أوقعه بالمضروب، لا يجب من ذلك أن يكون المضروب أكبر سنا من الضارب.

ونقول أيضا: إن النجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك لأن يكون سابقا للخشب الذي نجر منه الباب.

وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال، وإن لم تكن أجساما.

فنقول: الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال، الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها وهذا شيء بين واضح.

ومما ذكره السيوطي في ترجيحاته مسألة الاختلاف في الحركة وهو مبحث طويل حيث يقول: واجتمع من قال هي بعد الحرف من وجهين" يعني حركة البناء.

وذكر الوجهين أحدهما: أنك لما تدغم الحروف المتحرك فيما بعده نحو ظن دل على أن بينهما حاجزا وليس إلا الحركة.

[1] الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء1، ص 132.

أما الوجه الثاني: أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف والحرف لا ينشأ منه حرف أخر، فكذلك ما قاربه.

وللإجابة ذلك نرى أنها تحمل وجهين في الثاني، وأما الأول فهي: أن الإدغام امتنع لتحصن الأول بتحركه، لا لحاجز بينهما، كما بتحصن بحركته عن القلب، نحو: عوض[1].

وذكر في الوجه الثاني أنها على وجهين: أحدهما أن حدوث الحرف عن الحركة كان، لأنها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه وليست بعضا له ولهذا إذا حذفت الحرف بقيت الحركة ولو كان الحادث تماما للحركة لم تبق الحركة ومن سمى الحركة بعض الحرف أو حرفا مغيرا فقد تجوز، ولهذا لا يصح النطق بالحركة لوحدها.

أما الوجه الثاني: لو تدرنا أن الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن تقارن بالحرف الأول كما أنه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا، وإن كان حرفين في التحقيق إلا أن الأول، لما ضعف عن الثاني، أمكن أن يصاحبه والحركة أضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف الحرف.

ولقد فصل السيوطي أيضا في مسألة الاختلاف في حركات الإعراب وأدلي بدلوه من خلال تفضيله لمذهب على أخر.

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء2، ص 26-27.

قال أبو البقاء العكبري في "اللباب" اختلفوا في حركات الإعراب هل هي أصل لحركات البناء أم العكس، أم كل واحد منهما أصل في موضعه ؟

فذهب قوم إلي الأول: وعلته أن حركات الإعراب دوال على معان حادثة بعلة بخلاف حركات البناء وما ثبت بعلة أصل لغيره.

– وذهب قوم إلي الثاني: وعلنه أن حركات البناء لازمة وحركات الإعراب متنقلة واللازم أصل للمتنزلزل إذا كان أقوى منه.

وهذا ضعيف لأن تنقل حركات الإعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى.

– وذهب توم إلي الثالث: لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام وكل منهما علة غير عله الأخر ولا معنى لبناء أحدهما على الأخر.

وعبر السيوطي عن هذا الخلاف بقوله: "اختلفوا في حركات الإعراب وهل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس أو هما متطابقات من غير ترتيب[1] ؟

ورجح وقال: "والأقوى هو الأول.

من خلال دراستنا لكتاب السيوطي يمكن القول بأن الغمام السيوطي جدد في التأليف النحوي، حيث انه خالف الكتب النحوية التي سبقته بمنهجيته التي أرادبها أن يشابه الكتب الفقهية في التأليف، ولكن هذا التجديد لم يكن إبداعا خالصا لأنه قلد الفقهاء في تأليفهم

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء2، ص 42–43.

وبهذا يكون بين التجديد والتقليد فهو جدد في النحو وقلد في الفقه وبهذا التأليف قدم لنا كما هائلا من المسألة النحوية في جميع الأبواب، فهو جمع فيه معظم ما قاله النحاة من مسائل مختلفة نحوية وصرفية وألفاظ وأحاجي نحوية ومناظرات ومجالسات قام بها النحاة وغيرها، كان مؤلفه هذا موسوعة للدراسات النحوية، وذلك من خلال تفريع المسائل وسهولة الوصول إلي أي مسألة.

وتتجلي أهمية الكتاب أيضا فيما قدمه من زاد نحوي للتراث العربي.

وكما يعتبر الكتاب مصدرا للباحثين في مجال النحو وذلك للميزة التي أعطاها مؤلفه من خلال ترتيبه على حروف المعجم مما يسهل الوصول إلي المعلومة المرغوب فيها.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لنماذج من كتاب الأشباه والنظائر في النحو

تناولنا في هذا المبحث بعض النماذج التي ذكرها السيوطي في كتابه، وأردنا أن نبين كيف عالجها السيوطي ومن بين هذه النماذج ما يلي:

1- النموذج الأول: (مسألة الإتباع)

هذا المسألة في الجزء الأول من كتابه، وأدرجها تحت الفن الأول المعروف بفن القواعد والأصول العامة، ورتبها وفق ترتيب معجمي، تحت حرف الهمزة، وفقا لترتيب مواد كتابه.

- لم يتطرق السيوطي إلي تعريف هاته المسألة، واكتفى فقط بذكر أنواعه (الإتباع) ومسألة الإتباع ذكرها بعض العلماء في كتبهم، ومنه ما ذكره صاحب لسان العرب.

يقول ابن منظور: الإتباع تبعت الشيء، وأتبعته، ردفته، وأردفته، أي ألحقته[1].

وذكر ابن فارس في معجم مقايس اللغة مادة تبع التاء والباء والعين أصل واحدة لا يشد عنه من الباب شيء وهو التلو والقفو، يقال، تبعت فلانا إذا تلوته وأتبعه إذا لحقته[2]، إذا الإتباع هو إلحاق الشيء بعضه بعضا.

[1] ابن منظور، معجم لسان العرب، دار صادر، لبنان، ط1، سنة 1990م، ج2، ص 211.

[2] ابن فارس، معجم مقايس اللغة، دار الفكر للطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا، د.ط، سنة 1979م، الجزء1، ص 306.

وهذا ما ذكره علماء اللغة، أما التعريف الاصطلاحي فلم يورده لنا السيوطي، وورد ذكره في مصنفات أخرى ومنه ما ذكره ابن فارس:" إن بعض العرب سئل عن هذا الإتباع فقال:" هو شيء نتد به كلامنا[1]، وهذا يعني أن الإتباع يأتي لتأكيد المعني المراد.

والإتباع عبارة عن تأكيد الكلمة بضم كلمة أخرى إليها، لا معنى لها في ذاتها.

ويقول الكسائي: "إنما سمتي إتباعا، لأن الكلمة الثانية إنما هي تابعة للأولى على وجه التوكيد لها وليس يتكلم بالثانية منفردة ولهذا يقال: إتباع.

ونلاحظ أن السيوطي اكتفى في هذه المسألة بإحصاء أنواع الإتباع فكلما ذكر نوعا يمثل له بأدلة سواء من القرآن الكريم أو كلام العرب أو الشعر العربي.

وذكر في إتباع حركة أخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها اختلاف القراءات في هذا الموضع فمثلا في قراءة الحسن وزيد بن علي يقرؤون: "الحمد الله[2]"، يكسر الدال إتباعا لكسر اللام.

وانتقل إلي نوع أخر وهذا في ما يخص القراءات وهو إتباع حركة أول الكلمة لحركة أخر الكلمة قبلها وهي قراءة إبراهيم ابن أبي عبلة حيث يقرأ: "الحمد الله بضم اللام إتباع لحركة الدال.

[1] ابن فارس الصحابي في فقه اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص 209.

[2] الفاتحة، الآية 2.

وذكر السيوطي أيضا في هذه المسألة أقوال النحاة وعلماء اللغة وهذا في ما يخص أنواع الإتباع فنجد أنه كلما ذكر نوعا يستشهد له بآراء النحاة وعلماء اللغة فمثلا في إتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم ذكر قول ابن يعيش فالسيوطي يرى في منذ أن الذال ضمت إتباعا لحركة الميم.

ولا تعد النون حاجزا[1]،وسار على مثال ابن يعيش، وذلك في بناء "بله" على الفتح ولم يعتد باللام حاجرا لسكونها.

ومن الأمثلة والشواهد التي اعتمدها السيوطي في هذه المسألة، ما ذكره في قوله:" في إتباع الكلمة في التنوين الكلمة أخرى منونة صحبتها واستدل بقوله تعلي:" إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالا وسعيرا[2]"، وهذا في قراءة من نوّن الجميع وهذه قراءة الكسائي، وغيره.

وذكر أيضا شواهد من الحديث النبوي وذلك في نوع لإتباع ضمير المذكر، لضمير المؤنث حيث ذكر حديث:" اللهم رب السموات السبع وما أظللن، ورب الأرضي وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن" حيث يقول أن الأصل في "الشياطين" أضلوا بضمير الذكور، لأن الشياطين من مذكر من يعقل، وإنما أتت إتباع لأضللن[3]، أي أن ضمير المذكر يتبع ضمير المؤنث في التصديق.

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء1، ص 19.

[2] سورة الإنسان، الآية 4.

[3] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء1، ص 23.

واعتمد الشعر العربي في استدلاله أيضا وهذا ذكره في إتباع اليزيد للوليد وهو يخص إدخال اللام على اسم علم منه قول الشاعر ابن مبادة:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

شديد بأعباء الخلافة كاهله.

ونقل في هذا النوع رأي ابن يعيش وكيف فصل في هذه المسألة.

نرى أن السيوطي اعتمد كثيرا على نقل الشواهد في مسألة الإتباع، فهو في كل نوع يبين لنا كيف تناول علماء اللغة أو النحاة ذلك النوع ويبين آراءهم.

لقد أحصى السيوطي ستة عشر نوعا من أضرب الإتباع وسنذكرها بالترتيب هناك إتباع يندرج تحت الإتباع الحركي وهو:

1- إتباع حركة أخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها: مثلا في قراءة "الحمد الله[1]"، بكسر الدال إتباعا لكسر اللام.

2- إتباع حركة أول الكلمة لحركة أخر الكلمة قبلها مثلا قراءة "الحمد الله" بضم اللام إتباعا لحركة الدال.

3- إتباع حركة الحرف الذي قبل أخر الاسم المعرب لحركة الإعراب في الأخر مثل: "أمري" فإن الراء تبيع الهمزة في حركتها نحو قوله تعالي:" إن أمرؤ هلك[2].

[1] سورة الفاتحة، الآية 2.

[2] سورة النساء، الآية 174.

4- إتباع حركة فإن الفعل للام مثل مرء فإن الميم تتبع حركة الهمزة فيقال هذا مرء، ونظرت إلي مرء.

5- إتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم.

6- إتباع حركة العين للفاء في الجمع بالألف والتاء حيث وجد شرطه نحو، تمر تمرات.

7- إتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم مثل منذ الذال ضمنت إتباعا لحركة الميم.

8- إتباع حركة الفاء للعين ومثال ذلك لد يضم العين والغاء، فهذا أتبع الضم الضم.

9- إتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والعين، وقولهم في منخر، منتن، بضم التاء في منتن إتباعا لضمة الميم.

10- إتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء أخرى كونها قرنت معها مثل قول: ما تسمعت له حسا ولا جرسا، كسرت الجيم إتباعا للحاء.

أما الإتباع الذي يندرج تحت الإتباع اللفظي فهو:

1- إتباع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صحبتها، ومثال ذلك قوله تعالي:" وجئتك من سبأ بنبأ يقين".[1]

[1]- سورة النمل، الآية 22.

2- إتباع كلمة لأخرى في فك ما استحق الإدغام: مثل أبتكن صاحبة الجمل الأدبب تنبحها كلاب الحوأب، فك الأدبب، وقياسه الأدبّ، جاءت إتباعا للحوأب.

3- إتباع كلمة في إبدال الواو فيها همزة بهمزة أخرى، نحو:" أرجعت، مأزورات غير مأجورات أو الأصل موزورات، وإنما أتت إتباعا لهزة، مأجورات.

4- إتباع كلمة في إبدال وارها الياء في أخرى، نحو:" لا دريت ولا تليت" والأصل تلوت لأنها من التلاوة.

5- إتباع ضمير المذكر، لضمير المؤنث، نحو:" اللهم رب السبع وما أضللت....ورب الشاطين وما أضللت:" إن الأصل في الشياطين أضلوا، وأتت إتباعا الضمير المؤنث.

6- إتباع اليزيد للوليد في إدخال اللام عليه وهو علم.

هذه هي الأنواع التي أحصاها السيوطي ولذا أدرجناها باختصار لكي نبين أن السيوطي ألم بهذه المسألة من جميع جوانبها.

في ختام المسألة تنبه السيوطي إلى الإتباع في القراءات القرآنية واستدل بقول ابن جني الذي يرى أن الإتباع شاع استعماله في قراءة "الحمد الله" بكسر إتباعا لحركة الدال.

ويبين السيوطي أن كثرة الاستعمال جاءت إتباعا لأحد الصوتين على الأخر فصارت تشبه الجزء الواحد ويرى أن القراءة بالضم أهل من القراءة بالكسر وذكر ذلك في موضعين هما:

1- الأول: إذا كان إتباعا فأقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعا للأول، وذلك، أنه جار مجرى السبب والمسبب[1]، وينبغي أن يكون أسبق رتبه من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال.

2- ثانيا: أن ضمة الدال في "الحمد الله" إعراب وكسرة اللام في "لله" بناء .

فحركة الإعراب أقوى من حركة البناء إذا فالضم يغلب الكسر، لا عكسه ونبه السيوطي في نفس الموضع أيضا عندما ذكر قراءة أبو جعفر:" للملائكة أسجدوا[2]" بضم التاء للإتباع وقال لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة.

ختم السيوطي هذه المسألة بذكر فائدتين في الإتباع ويتجلى ذلك فيما نقله عن ابن إياز في أشرح الفصول أن العرب قد أكثرت من الإتباع حتى صار ذلك كأنه أصل يقاس عليه.

وذكر ما حكاه الفراء من قراءة "الحمد الله[3]" بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام وهناك أيضا من قلب الياء إلي الواو وذلك في قولهم: أنا أخوك، فالأصل أنا أخيك[4]، وهذا ما ذكره السيوطي سيبويه لأن القياس عكس ما استعمل في هذا الموضع.

وأما الفائدة الثانية تتمثل في حركة الحكاية التي عدت من الإتباع.

---

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه، والنظائر في النحو، الجزء1، ص 26.

[2] سورة البقرة، الآية 343.

[3] سورة الفاتحة، الآية 2.

[4] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء1، ص 28.

وذكر السيوطي قول أبو حيان في شرح التسهيل الذي يرى أنها إتباع للفظ المتكلم على الحكاية، وقول عبد الرحمن الخضراوي في كتابه المسمى (الإغراب عن أسرار الحركات في لسان الأعراب) الذي يرى حركة المحكي في حالة حكاية الرفع.

من خلال هذا النموذج يتبين لنا أن السيوطي، فصل في المسألة كثيرا من خلال دعمها بالنقول والشواهد، فهو لا يكاد يذكر نوعا إلا وبين أراء علماء اللغة منه.

2- النموذج الثاني: الاستغناء

يندرج الاستغناء تحت حرف الهمزة وفقا للترتيب الذي اعتمده صاحب الكتاب فهو ضمن فن القواعد وللأصول العامة.

فالسيوطي يرى أن هذا الباب (الاستغناء) واسع، ويذكر أن العرب كثيرا ما استغنت عن لفظ بلفظ فهو لم يتطرق إلي تعريفه في كتابه واكتفى بذكر أمثلة عن استغناء العرب ببعض الألفاظ.

والاستغناء كما ذكره أهل اللغة هو: الغناء مثل الاكتفاء، يقال غنيت بكذا عن غيره من باب، إذا استغنيت عنه والاستغناء مصدر من الفعل استغنى وهو يدل على القصد والتعمد[1].

وأما في الاصطلاح نجد تعريفا ليسويه حيث يقول:" أن العرب يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا.

وهو أن يستغنى بكلمة عن أخرى مماثلة.

[1] ابن منظور، لسان العرب، الجزء1، ص 46.

وذكر ابن الأنباري: الاستغناء:" هو أن يستغنى ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في المذكور دلالة على المحذوف[1].

ويراد بالاستغناء العدول عن صيغة إلي أخرى، أو من بنية إلي أخرى، وقد يكون المعدول عنه هو القياس الذي تفرضه قواعد واللغة وذلك استحسانا وطلبا للخفة والاختصار إهتم السيوطي في هذا الباب بذكر أمثلة عن الاستغناء وكما دعم رأيه بأقوال العلماء حيث ذكر أقوال كل من أبي حيان وسيبويه والزمخشري، والسلوبين وابن يعيش وابن جني الذي تناول هذا الباب.

ومن أمثلة ما ذكر في الاستغناء:

– استغناء العرب عن تثنية "سواء" بتثنية شيء، فقالوا يسيان ولم يقولوا سواءان.

وتثنية صبع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية صبعان الذي هو اسم المكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعانان[2].

وذكر أيضا قول أبو حيان الذي يرى أن العرب استغنت ببعض الألفاظ عن بعض فمثلا: استغناءهم بترك وتارك عن وذلا واذر مع أنها نفي المعنى.

وأيضا: استغناءهم برجل ألي عن أعجز.

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مكتبة الخانجي القاهرة مصر الطبعة1، سنة 2002م، الجزء1، ص 93.
[2] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو الجزء1، ص 192.

ويرى السيوطي أن باب الاستغناء بالشيء عن الشيء قد تناوله ابن جني في الخصائص وذكر أمثلة كثيرة له، ومنه ما حكاه عن سيبويه أن العرب تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغني عنه مسقطا من كلامهم البتة[1].

وذكر ابن جني أمثله منها: استغناؤهم بترك عن قدر وبلمحة عن ملمحة ويشبه عن مشبه.

واستغنوا أيضا في باب القلب والابدال ومثال ذلك قولهم أينق ألزموه القلب فلم يقولو أنوق وترد السيوطي هذا القول إلي الغراء.

وذكر ابن جني أن العرب استغنت بجمع القلة عن جمع الكثرة، وذكر أمثلة منها: قولهم أرجل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك أذان جع أذن وكذلك أيام[2]، وهذه في جموع القلة التي ذكرها ابن جني.

أما في استغنائهم عن الأصل مجردا عن الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة قولهم: خوسب ولم يستعملوا خسب ومقله أيضا كوكب

وذكر ابن خبي أيضا في الاستغناء عن الأعداد نحو:

[1] ابن جني، الخصائص، دار الكتب العلمية، مصر، ط3، سنة 2009، ج1، ص 267.

[2] ابن جني، الخصائص، الجزء1، ص 268.

استغناؤهم بواحد عن أثر وباثنين عن وأحدين وبعشرين عن عشريين واعتمد السيوطي في هذا الباب أيضا على قول الزمخشري الذي تناول هذه المسألة حيث أن الزمخشري ذكر الاستغناء في الأسماء والصفات وما قصر جمعه على للألف والتاء ومن أمثلة ذلك:

سرادق وحمام وهذا في الأسماء جمعت بالألف والتاء مع أنها مذكرات وذلك إستغناءا به عن التكسير كما استغنوا بأشياء عن شيئا وذكر الزمخشري أيضا استغناؤهم إليه عن "حياة" وبـ"مثله" عن "كه" ومنه ما ذكره يسبويه الجمع بالألف والتاء حيث ذكر أن العرب استغنت بشفاه وشياه عن شيفات وشيات.

نلاحظ أن السيوطي أورد لهذا الباب (الاستغناء) شواهد كثيرة فيما يخص استغناء العرب في الجمع ومنه ما ذكره ابن جني وسيبويه وأب حيان فهو قد تناول فيه مسائل قليلة لأنه ذكر أن هذا الباب في الجموع أكثر من أن يحصى واعتمد فيه نقل أراء سابقيه وعرض المسألة لبيان ما استغنت العرب عن ألفاظ كثيرة في كلامهم.

ومنه نستنتج أنه يشترط أن لا يكون الاستغناء دون سبب أو دافع وإلا فهو فساد لغوي، ويشترط أن يكون الكلام بعد الاستغناء أجود وأبلغ مما كان عليه سابق، والعرب انتقلوا من كلام فصبح إلي كلام أفصح منه.

3- النموذج الثالث: (الفعل أثقل من الاسم).

أدرج السيوطي هذه المسألة تحت فن القواعد والأصول العامة، فهي حسب الترتيب تقع في حرف إلغاء وفق ترتيبه للمسائل التي عالجها في كتابه.

وذكر السيوطي علة ثقل الفعل وخفة الاسم من خلال نقل الشواهد التي دارت حول هذه المسألة، وأورد رأي علما، أصول النحو حولها وحجتهم في ذلك:

يعود قل الفعل على الاسم حسب أصول النحو إلي أسباب عديدة منها: الأسماء أكثر من الأفعال حيث إنها تأتي مع الفعل ومع غير الفعل، والأفعال لابد لها من الفاعل الذي هو الاسم ليكون معه، أي لكل فعل اسم، والأسماء قد تستغني عن الفعل وهذا ما يزيد استعمالها في الكلام وهو ما يجعلها تخف على الألسن لكثرة تداولها.

والاسم أخف لأنه يقدم إفادة مع اسم أخر والفعل يفيد مصاحبته للاسم.

– أن الفعل أثقل لكثرة مقتضياته، فهو يقتضي فاعلا ومفعولا فهو مركب، والاسم يأتي مفردا ولا يقتضي ذلك، والمركب أثقل من المفرد[1].

– الأفعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع من المشتق منه، فعي فرع من الأسماء والفرع أثقل من الأصل[2].

– ويرى البصريون أن الفعل أثقل من الاسم لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا من الأفعال.

واستدل السيوطي في هذه المسألة بقول ابن يعيش الذي يرى ثقل الفعل من الاسم في وجهين وهما[1]:

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء2، ص 291.

[2] المصدر نفسه، ص 292.

– أن الاسم أكثر من الفعل، من حيث أن كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه.

– أن الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما إذا لا يستغني عنهما، أما الاسم لا يقتضي شيئا من ذلك فهو مفرد والمفرد أخف من المركب.

ويقول تعلب في هذا الصدد الأسماء أخف من الأفعال لأن الأسماء جوامد لا تتصرف والأفعال تتصرف، فهي أثقل[2].

وذكر السيوطي أيضا قول ابن النحاس الذي يري أن الاسم أخف من الفعل لوجوه منها:

– الأسماء أكثر استعمالا من الأفعال والشيء إذا كثر استعمالي على الألسن خف.

– أصول الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية، وليس في الأفعال خماسية.

– الاسم يبلغ بالزيادة سبعة، والفعل لا يزاد على الستة.

– أبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر، وأصول الأفعال أربعة.

– الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم.

– الفعل يفتقر إلي الفاعل فيثقل، وعكس الاسم.

– الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وتاء التأنيث ونوني التوكيد والضمائر، فثقل بذلك.

---

[1] جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء2، ص 291.

[2] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 100.

اتبع السيوطي ما ذهب إليه علماء النحو الذين جاءوا قبله في استخراج أسباب خفة الاسم وثقل الفعل وشرحها دون ترجيح في المسألة.

ويمكن اعتبار منهجه مستقلا في الدراسات النحوية حيث أنه اتبع أسلوب بناء في دراسة الظاهرة النحوية لدى السابقين وإثارتها بفكره ورؤيته السديدة في هذه القضايا النحوية.

ومنه نجد أن كتابه يعد أحد الكتب الموسوعية في العلوم اللغوية والنحوية حيث عرض أراء العلماء ومسائل الخلاف اللغوية والنحوية ومناقشا إياها ومن خلال مصطلحاته وثنائه وتوجيهاته تبين لنا أن السيوطي بصري المذهب ويظهر ذلك من كثرة موافقته لنجاة البصرة ومخالفة نجاة الكوفة في كثير من المسائل اللغوية والنحوية

خاتمة

خاتمة

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول بأن الإمام جلال الدين السيوطي كانت له ميزة خاصة للتأليف في الأشباه والنظائر، وذلك من خلال التقريب بين مناهج الفقهاء ومناهج النحاة، وأظهر إبداعه كعادته في التهذيب والترتيب، وكما أظهر أيضا مقدرته الفائقة على لم أشتات العلوم، وبيان التلاقي فيما بينها، متوخيا دوما منهجه في الاجتهاد عن طريق الاستغناء والتحقيق.

ويعد فن الأشباه والنظائر من بين الفنون التي أتحفنا بها السيوطي في عرض القواعد والأصول اللغوية، فمن خلال دراسة المؤلف يتبين لنا أن صاحبه ألفه بنية وإخلاص لا على سبيل الشهرة، وذلك من خلال نقل تراجم وأقوال العلماء وتخريج الفروع عليها.

وتظهر اجتهادات السيوطي في كتابه من خلال اعتماده على الترجيح بين المذاهب والقياس على كلام العرب في أكثر المسائل اللغوية فهو يدرس المسألة من الزوايا مختلفة واستخدم السيوطي علمي الجدل في النحو، وعلم أصول النحو لمعرفة القياس وتركيبه، وأقسامه من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد إلي غير ذلك على حد أصول الفق.

إن السيوطي كان ولازال أعجوبة زمانه في التأليف والتنقيح والتعليل في المسائل اللغوية وحتى الفقهية.

ونرجو في الأخير أن ينال هذا الموضوع اهتمام الدراسيين في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر:

- القران الكريم برواية حفص

2- المراجع:

أ- المعاجم:

- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، لبنان 1990م.

- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والتوزيع، سوريا، 1979م.

- الزبيدي، تاج العروس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 2011.

ب- الكتب:

- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، سنة 1997م.

- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مكتبة الخانجي ، القاهرة، مصر، ط1، سنة 2001.

- ابن العماد، شذرات الذهب، دار ابن كثير، دمشق سوريا، ط1، سنة 1986، ج6.

- ابن نجيم الخفي، الأشباه والنظائر، دار الفكر دمشق، سوريا، ط1، سنة 2005،ج1.

- أبو العباس شهاب الدين القرافي، الفروق، عالم الكتب، الرياض، السعودية، دون سنة.

- أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة 1992م.

- البناني، حاشية العلامة البنان على شرح المحلي على جمع الجوامع، دار الفكر، سوريا، ط2، 2008م.

- الحمودي، غمز عيون البصائر، شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، سنة 1985م.

- السيوطي جلال الدين، حسن المحاضرة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار أحياء الكتب العربية، مصر، ط1، سنة 1967م.

- السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط1، سنة 1985م.

- السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، منشورات المكتبة العصرية، صيدا لبنان، سنة 1986م.

- النابلسي، كشف الخطائر عن الأشباه والنظائر، مكتبة الأوقات، سوريا، دون سنة.

- بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن دار الحديث، القاهرة مصر، سنة 2006م.

- تاج الدين ابن السبكي، الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لينان، ط2، 2001م، الجزء1.

- تقي الدين عبد القادر التميمي، الطبقات السنية في تراجم الخفية، دار الرفاعي، الرياض السعودية، ط1، سنة 1983م، الجزء3.

- خديجة الحدثي، المدارس النحوية، دار الأمل، الاردن، ط3، سنة 2001م.

- رضي الدين الإستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، دار الثقافة للنشر ، الرياض السعودية ط1، سنة 1993م.

- زين الدين بن براهيم (شرح كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، سنة 1999م، الجزء1.

- شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، الدور الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مطبعة مجلس المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ط2، 1972م، الجزء3.

- سيبويه، الكتاب مكتبة الخانجي، القاهرة مصر ط3، 1988م.

- علوي بن أحمد السقاف، مختصر الفوائد المكية، تحقيق: عبد الرحمن المرعلشي دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط1، سنة 2004م، الجزء1.

- محمد بن شاكر الكيتي، فوات الوفيات، دار صادر، بيروت لبنان، د.ط، سنة.

– محمد صدقي بن أحمد البورنو، موسوعة القواعد الفقهية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، سنة 200م.

– محمد عبد الرحمن المرعلشي، تطور القواعد الفقهية من ظاهرة إلي علم، دار الفكر بيروت، لبنان، ط1.

– ناصر بن عقيل الطريفي، تاريخ الفقه الإسلامي، مكتبة التوبة، الرياض السعودية، ط1، سنة 1997م.

فهرس
الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	/
إهداء	/
مقدمة	أ- ب
الفصل الأول : تاريخ التأليف في الأشباه والنظائر	
تمهيد:	02
المبحث الأول: المصنفات الأولى في الأشباه والنظائر	03
1- تعريف الأشباه والنظائر لغة واصطلاحا:	04
2- سبب التسمية بالأشباه والنظائر:	05
3- تصنيف كتب الأشباه والنظائر زمنيا	06
3-1- الأشباه والنظائر لابن الوكيل الشافعي (716هـ).	06
3-2- الأشباه والنظائر لتاج الدين ابن السّبكي (771هـ):	09
3-3- الأشباه والنظائر لجمال الدين الأسنوي (772هـ).	13
3-4- الأشباه والنظائر لابن الملقن (804هـ):	14
3-5- الأشباه والنظائر للسيوطي جلال الدين (911هـ):	15
3-6- الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي (970هـ):	18
المبحث الثاني: خصائص وأهداف التأليف في الأشباه والنظائر	19
1- خصائص التأليف في الأشباه والنظائر	19
2- أهداف التأليف في الأشباه والنظائر للقواعد الفقهية	20
الفصل الثاني: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي خصائصه وأهميته	
المبحث الأول: خصائص الأشباه والنظائر في النحو وأهميته	**29**

1-1- التعريف بمؤلف الكتاب:	29
1-2- أثر السيوطي في علوم اللغة وآثاره	30
1-3- منهج السيوطي في مباحثه النحوية:	32
1-4- آثاره في تفسير القرآن:	33
2- خصائص الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي	34
2-1- مضمون كتاب الأشباه والنظائر في النحو:	34
2-2- اجتهادات السيوطي في علم العربية (النحو):	43
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لنماذج من كتاب الأشباه والنظائر في النحو	49
1- النموذج الأول: (مسألة الإتباع)	49
2- النموذج الثاني: الاستغناء	56
3- النموذج الثالث: (الفعل أثقل من الاسم).	59
خاتمة	64
قائمة المصادر والمراجع	66
فهرس الموضوعات	72